

معيار المراجعة المصري رقم (٦١٠) دراسة عمل المراجعة الداخلية

معيار رقم (٦١٠)

دراسة عمل المراجعة الداخلية

معيار المراجعة المصري رقم (١١٠)

دراسة عمل المراجعة الداخلية

المحتويات

الفقرات

٤-١	المقدمة
٥	نطاق عمل المراجعة الداخلية وأهدافها
٨-٦	العلاقة بين المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات
١٣-٩	تفهم أنشطة المراجعة الداخلية وتقييمها المبدئي
١٥-١٤	توقيت عملية الاتصال والتنسيق
١٩-١٦	تقييم عمل المراجعة الداخلية

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

معياري رقم (110)

دراسة عمل المراجعة الداخلية

معيار المراجعة المصري رقم (١١٠) دراسة عمل المراجعة الداخلية

المقدمة

١- يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات إلى مراقبي الحسابات عند دراسة عمل المراجعة الداخلية. ولا يتعامل هذا المعيار مع الحالات التي يقوم فيها العاملين في الرقابة الداخلية بمساعدة مراقب الحسابات في القيام بإجراءات المراجعة الخارجية. وتطبق إجراءات المراجعة المشار إليها في هذا المعيار فقط على أنشطة المراجعة الداخلية التي لها علاقة بمراجعة القوائم المالية.

٢- يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بدراسة أنشطة المراجعة الداخلية وتأثيرها على إجراءات المراجعة الخارجية، إن وجدت.

٣- تعني "المراجعة الداخلية" نشاط تقييم يتم إجراءه داخل منشأة كخدمة لها. و تتضمن وظائف المراجعة الداخلية، ضمن أمور أخرى، متابعة الرقابة الداخلية.

٤- حيث أن مراقب الحسابات يتحمل المسؤولية الكاملة عن إبداء رأي المراجعة، ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية فإن بعض أجزاء عمل المراجعة الداخلية يمكن أن يكون مفيدا لمراقب الحسابات.

نطاق عمل المراجعة الداخلية وأهدافها

٥- يتنوع نطاق أعمال المراجعة الداخلية وأهدافها تنوعا كبيرا. وتعتمد على حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الإدارة. وفي العادة تشمل أعمال المراجعة الداخلية واحدا أو أكثر مما يلي:

- متابعة أعمال الرقابة الداخلية. تقع مسؤولية وضع نظام رقابة داخلية مناسب على عاتق الإدارة ويتطلب ذلك وجود تنبؤ ملائم بصفة مستمرة. وتكلف الإدارة المراجعة الداخلية عادة بمسؤولية محددة تتمثل في فحص الضوابط، ومتابعة تشغيلها وتقديم التوصيات لتحسينها.
- فحص المعلومات المالية والتشغيلية. ويمكن أن يشمل ذلك فحص السبل المستخدمة لتحديد وقياس وإعداد التقارير بشأن تلك المعلومات والاستفسارات المحددة وتبويبها

- ويتضمن ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات.
- فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ويشمل ذلك عناصر الرقابة غير المالية للمنشأة.
- فحص مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات الإدارة وتوجيهاتها وغير ذلك من المتطلبات الداخلية الأخرى.

العلاقة بين المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات

٦- تحدد الإدارة دور المراجعة الداخلية وتختلف أهدافها عن تلك التي يحددها مراقب الحسابات الذي يتم تعيينه لإعداد التقارير بصورة مستقلة على القوائم المالية. وتتنوع أهداف ووظائف المراجعة الداخلية طبقاً لمتطلبات الإدارة، في حين يكون الاهتمام الرئيسي لمراقب الحسابات هو ما إذا كانت القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

٧- غالباً ما تتشابه بعض سبل تحقيق أهداف كل من المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية وبالتالي فإن بعض جوانب المراجعة الداخلية يمكن أن تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية.

٨- تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من المنشأة، وبغض النظر عن درجة استقلال وموضوعية المراجعة الداخلية إلا إنها لا تستطيع تحقيق نفس درجة الاستقلالية كما هو مطلوب من مراقب الحسابات عند إبداء الرأي على القوائم المالية، حيث يتحمل مراقب الحسابات المسؤولية الكاملة عن رأي المراجعة الذي يتم إبدائه، ولا يقلل استخدام أي من أعمال المراجعة الداخلية شئ من هذه المسؤولية. وكل الأحكام الشخصية المتعلقة بمراجعة القوائم المالية نزل أحكام مراقب الحسابات.

تفهم أنشطة المراجعة الداخلية وتقييمها المبدئي

٩- يجب على المراقب الحصول على تفهم كافٍ عن أنشطة المراجعة الداخلية لتحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية وتقييمها وتصميم وأداء مزيد من إجراءات المراجعة.

١٠- غالباً ما تؤدي أعمال المراجعة الداخلية الفعالة إلى إجراء تعديل في طبيعة وتوقيت عملية المراجعة والإقلال من مدي إجراءات المراجعة التي يقوم المراقب بأدائها ولكنها لا تحذفها كلياً. ومع ذلك ففي بعض الحالات بعد دراسة أنشطة المراجعة الداخلية يمكن أن يقرر المراقب أن هذه الأنشطة لن يكون لها تأثير على إجراءات المراجعة الخارجية.

١١- يجب على مراقب الحسابات عمل تقييم لمهام المراجعة الداخلية وذلك عندما ترتبط أنشطة المراجعة الداخلية بتقييم الخطر الذي يقوم به مراقب الحسابات.

١٢- سيؤثر تقييم مراقب الحسابات لوظيفة المراجعة الداخلية على حكم المراقب المتعلق باستخدام أنشطة المراجعة الداخلية عند عمل تقييم للخطر وبالتالي يقوم بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية الإضافية.

١٣- لغرض الحصول على تفهم لوظيفة المراجعة الداخلية والقيام بعمل تقييم لها، تؤخذ المعايير الهامة التالية في الاعتبار:

(أ) **الوضع التنظيمي:** موقع أنشطة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة وتأثير هذا على موضوعيتها. وفي الحالة المثالية، تقوم أنشطة المراجعة الداخلية برفع التقارير لأعلى مستوى من الإدارة ولا تقوم بأداء أية أعمال تنفيذية أخرى. ويجب دراسة أية قيود أو محاذير تفرضها الإدارة على أعمال المراجعة الداخلية بعناية شديدة، وعلى وجه الخصوص يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بحرية كاملة للاتصال بمراقب الحسابات.

(ب) **نطاق العمل:** طبيعة ومدى المهام المكلفة بها المراجعة الداخلية. ويكون المراقب أيضاً بحاجة لدراسة ما إذا كانت الإدارة تستجيب لتوصيات المراجعة الداخلية وكيفية توثيق ذلك.

(ج) **الكفاءة الفنية:** ما إذا كانت أعمال المراجعة الداخلية يقوم بها أشخاص تلقوا تدريباً تقنياً مناسباً ولديهم الكفاءة للعمل كمراجعين داخليين. ويمكن للمراقب، على سبيل المثال، فحص سياسات التعيين وتدريب الموظفين القائمين بأعمال المراجعة الداخلية وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية.

(د) **العناية المهنية الواجبة:** ما إذا كان التخطيط والإشراف والفحص والتوثيق لأعمال المراجعة الداخلية يتم بصورة مناسبة ويجب دراسة مدى وجود أدلة للمراجعة وبرامج للعمل وأوراق العمل.

توقيت عملية الاتصال والتنسيق

١٤- عند التخطيط لاستخدام أعمال المراجعة الداخلية، يكون مراقب الحسابات بحاجة لدراسة الخطة الموضوعية لأعمال المراجعة الداخلية للفترة ومناقشتها في مرحلة مبكرة قدر المستطاع. وعندما تلعب أعمال المراجعة الداخلية دوراً في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات يكون من المفضل الموافقة مسبقاً على توقيت مثل هذا العمل، ومدى تغطية أعمال المراجعة، ومستويات الأهمية النسبية، والطرق المقترحة لاختيار العينة، وتوثيق العمل الذي تم أدائه وإجراءات الفحص وإعداد التقارير.

١٥- يكون الاتصال بالمراجعة الداخلية أكثر فعالية عندما تعقد الاجتماعات على فترات مناسبة أثناء فترة المراجعة. ويكون المراقب بحاجة للإحاطة بتقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة ويكون لديه إمكانية للحصول عليها وأن يخطر بآية أمور هامة يكتشفها المراجع الداخلي من شأنها أن تؤثر على عمل المراقب. وبصورة ماثلة، يخطر المراقب عادة المراجع الداخلي بآية أمور هامة يمكن أن تؤثر على المراجعة الداخلية.

تقييم عمل المراجعة الداخلية

١٦- عندما ينوي المراقب استخدام عمل محدد من أعمال المراجعة الداخلية، ينبغي عليه تقييم وأداء إجراءات المراجعة التي تتعلق بهذا العمل لتأكيد ملاءمتها لأغراضه.

١٧- يتطلب تقييم العمل المحدد للمراجعة الداخلية دراسة ملاءمة نطاق العمل والبرامج ذات الصلة وما إذا كان تقييم المراجعة الداخلية لا يزال ملائماً. ويمكن أن يشمل هذا التقييم دراسة:

- (أ) ما إذا كان يتم أداء العمل بواسطة أفراد تلقوا التدريب الفني والمهني الكاف ولديهم المهارة اللازمة كمراجعين داخليين ويتم الإشراف على عمل المساعدين وفحصه وتوثيقه بصورة ملائمة.
- (ب) ما إذا كان يتم الحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة للتوصل لاستنتاجات معقولة.
- (ج) ما إذا كانت الاستنتاجات التي تم التوصل لها مناسبة للظروف و أن أية تقارير أعدت تتطابق مع نتائج العمل الذي تم أدائه.
- (د) أن أي استثناءات أو أمور غير عادية أكتشفت بواسطة المراجع الداخلي قد تم معالجتها بشكل مناسب.

١٨- تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي يتم أداؤها على الأعمال المحددة للمراجعة الداخلية على حكم مراقب الحسابات بالنسبة لخطر التحريف الهام والمؤثر في الجزء المعنى ، وتقييم المراجعة الداخلية والأعمال المحددة التي تقوم بها. ويمكن أن تشمل مثل تلك الإجراءات فحص البنود التي تم فحصها بالفعل من قبل المراجعة الداخلية وفحص بنود مماثلة وملاحظة إجراءات المراجعة الداخلية.

١٩- يقوم مراقب الحسابات بتسجيل الاستنتاجات المتعلقة بأعمال المراجعة الداخلية المحددة التي تم تقييمها وكذلك إجراءات المراجعة التي تم أداؤها على عمل المراجع الداخلي .

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

معياري رقم (١١٠)

دراسة عمل المراجعة الداخلية